في كلمته أمام اللقاء التشاوري

نائب الرئيس: عدم تنفيذ المبادرة سيقود البلاد إلى حرب أهلية

> أكّد الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أنه إذا كانت هناك نية صادقة لدى الأطراف الموقّعة على المبادرة الخليجية لإخراج اليمن من وضعه الحالي فهي أن تتكاتف الجهود لإخراج البلد من الوضع الذي تعيش فيه لأنه لا يوجد مخرج غير الذي تم التوصّل إليه، والمخرج الآخر هو قيادة البلد إلى حرب أهلية.

وتحدث نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام في كلمته في الاجتماع التشاوري الذي رأسه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام- والذي ضم عدداً من المسئولين في الحكومة وعدداً من أعضاء مجلسي النواب والشورى ومحافظي المحافظات ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات وقيادات المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، تحدّث حول المهام المستقبلية في المرحلة القادمة والتي تتطلب من الجميع التعاون والتكاتف بما يحقق الأهداف المنشودة والتطلعات المشروعة لأبناء شعبنا اليمني الذي عانى كثيراً من تداعيات الأزمة الراهنة، والدور المناط بقيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام وحلفائه أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في الدفع بالجهود المبذولة لإخراج الوطن من أزمته الراهنة والتصدي لكل محاولات إجهاض الوفاق الوطني والتأثير على سير تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.وهنا نص كلمة نائب الرئيس:

المشترك يتفق معنا على كل شيء ولاينفذ شيئاً

المتربصون سيقودون التسوية السياسية إلى الهاوية

لجان من المؤتمر والمشترك والمحافظات لوقف أعمال التخريب في المؤسسات

شكراً للأخ الرئيس على هذه الدعوة.. الآن نحن في وضع أفضل من الوضع الذي كان قبل شهر بغض النظر عن أي شيء، أهم حاجة أنه تم وقف إطلاق النار وبدأنا نتقبل الحوار فيما بيننا وتم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، أدت اليمين الدستورية وبدأ ائتلاف في الرأس القيادي ولكن هذا الائتلاف لم ينعكس على مستوى المحافظات وعلى مستوى المؤسسات.. أصبح يعني ائتلافاً في رأس الدولة.. طبعاً بتحصل صعوبات لأن عملية الشحن طوال الفترة الماضية كانت غير عادية صار فيها قتل.. انقسامات.. قطع طرق.. وأهم ما في هذا العمل هو النية عندما تكون النية صادقة لإخراج البلد لأننا عندما وقعنا على المبادرة الخليجية كانت عندنا النية لإخراج البلد من الوضع الذي هو فيه فإذا كان طرف لديه النية والجاهزية لهذا الحدث والطرف الآخر متربص وكله مناورات، هذا لن يصل إلى شيء عملياً، الذي يجري الآن في المؤسسات هو ردود أفعال وتقليد.. مثلما جرى في تونس ومصر ونحن بلغنا السفراء وبلغنا أحزاب اللقاء المشترك أن اليمن هو مبني على هذه المؤسسات.. وهذه المؤسسات هي مؤسسات دولة لأن مؤسسات القطاع الخاص ما فيش فيها أي حادث.

التركيز هو على مؤسسات الدولة والتي هي بحاجة إلى تعاون الطرفين لكي نحافظ عليها.. لأن من الصعب أن تعيد بناء مؤسسة بعد تدميرها.. هم يقولون أنهم ضد هذا العمل، وأمس اتفقنا على أساس أن يتم تشكيل لجان في المحافظات من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومن أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم لكل محافظة يتحملون مسئولية ما يحدث في المحافظة بمنع أي حادث تغيير أو أي عمل تخريبي في مؤسسة من مؤسسات الدولة في هذا الظرف، وإذا هناك أي شيء يرفع عبر اللجنة التي تتكون من هذه الأحزاب والمجلس المحلي وقيادة المحافظة.. وقيادة المحافظة ترفع إلى الوزارة المختصة ويتم معالجة كل مؤسسة على حدة إذا فيه أي شيء لا نرفعه إلى الوزير المعني في صنعاء، كل محافظة تتحمل مسئوليتها في منطقتها، كما أن الأحزاب الموقعة على الاتفاقية تشكل غرفة عمليات لها داخل محافظاتها وتتحمل مسئولية ما يجري، إن كان ما فيش نية ومكن يتفقون معاك على أي شيء ولكن لا ينفذون شيئاً.. مثلاً المسيرة التي قرروا أن تأتي من تعز إلى صنعاء كنا متفقين معهم على أساس أن أي مسيرة بين المحافظات تشكل خطراً لأن الطرق بين المحافظات مازالت مقطوعة فقالوا نحن مالنا دخل بها.. آخر حاجة استدعيت السفير الأمريكي بعد ما قد خرجوا من ذمار متجهين إلى صنعاء وبلغته بأن لجنة الإصلاح استقبلتهم في إب عندما وصلوا من تعز ولجنة الإصلاح استقبلتهم في ذمار ولجنة من الإصلاح استقبلتهم في مدخل صنعاء.. تروح إلى عندهم يقولون لك نحن مالنا دخل فمفروض انك تعرض هذه المعلومات التي عندنا أنها لجان منهم وأنهم يتحملون مسئولية أي حدث يكون بالفعل.. راح السفير الأمريكي إلى عندهم واتصل بي عندما خرج من عندهم وقال لي نفس الكلام الذي قلته لي يقولون أن مالهم دخل بها قلت أنه أنا أطلب منك على أساس تعمل تصريح لأن دخولها إلى صنعاء ربما يسبب مشاكل لأن صنعاء نفسها لم تُخل بعد من المسلحين وفقاً لخطة اللجنة العسكرية.. إلى الآن العمل لم ينته بعد فكيف وعمل اللجنة العسكرية مستمر لإخلاء المسلحين من العاصمة وهذه مسيرات تجي ثاني مرة ومسلحين للعاصمة هذا ما يدخلش العقل هذا عمل تخريبي وعمل ضد المبادرة الخليجية.. طبعاً المسيرة هدفها ضد المبادرة الخليجية.. أقول: إن كان هناك نية من الطرفين لخروج اليمن من وضعه الحالي فهي أن تتكاتف الجهود لخروج البلد من الوضع الذي تعيش فيه لأنه لا يوجد مخرج غير الذي توصلنا إليه، المخرج الآخر، هو قيادة البلد إلى حرب أهلية لا سمح الله.. هذا هو الأسلوب الأفضل وقّعنا عليه جميعاً بقناعتنا اخترناه، عليه شهود أعضاء مجلس الأمن، دول مجلس التعاون الخليجي، كل القوى الشريفة في اليمن تريد هذا المخرج ولا تريد الحرب ولا تريد الدمار ولهذا يبقى على قيادة المؤتمر الشعبي العام في كل المحافظات والمديريات أن يتم التنسيق بينهم وتشكيل لجان مشتركة مع المشترك إذا رفضوا تشكيل اللجان على مستوى المحافظات لن تنعكس سياسة الحكومة على المحافظات، وهذا معناه أنهم ليسوا صادقين فيما وقعوا عليه ويقودون اليمن إلى فوضى، أنا سمعت أنه بدأ هذا العمل في عدن ونتمنى أن يتم في كل المحافظات على أساس أن تشكل غرفة عمليات من أحزاب اللقاء المشترك ومن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في كل محافظة تحافظ على مؤسسات الدولة وعلى الأمن والاستقرار فيها وتعكس سياسة الحكومة على المحافظة، ونتمنى أن يسير هذا الأسلوب في كل المحافظات.. إذا تم ذلك فسيتم تنفيذ المبادرة.. ما لم فمعناه أننا وقّعنا عملياً والتنفيذ على الأرض غير موجود وأننا نتآمر وسيقودنا هذا إلى حرب أهلية لأنه لا يوجد مخرج غير ما اتفقنا عليه في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. غيرها لا يوجد مخرج سياسي أو أي سيناريو آخر.. نحن طبعاً لا نتمنى السيناريو الذي حدث في ليبيا ولا نتمنى السيناريو الذي حدث في تونس ولا الذي في مصر ولا الذي يدور في سوريا.. شكراً والسلام عليكم.

بعد ذلك قدّم الأخ وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد تقريراً بيّن فيه المهام التي قامت بها اللجنة العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار في الفترة الماضية في ضوء خطة العمل المقرة بهدف إزالة كل المظاهر المسلحة من العاصمة صنعاء ومن بعض المدن الأخرى وإعادة الأمن والإستقرار إلى ربوع الوطن بالإضافة إلى إنهاء التقطعات في الطرق العامة والاعتداءات المتكررة على أبراج الكهرباء وخطوط النقل وأنابيب النفط والغاز، مستعرضاً مجمل التحديات والصعوبات التي تواجهها اللجنة العسكرية وتعترض سير عملها لتنفيذ المهام المحددة.

مؤكّداً أن اللجنة ستعمل على استكمال مهامها الموكلة إليها وتنفيذ برامجها في الفترة المحددة.

وقد جرى نقاش مستفيض اتسم بالصراحة والمسئولية والحرص حول العديد من القضايا والدور المطلوب من حكومة الوفاق الوطني وكل أطراف العمل السياسي في الحفاظ على مقومات ومكونات الدولة وعدم إخضاعها للمكايدات والمزايدات. وضرورة التزام الجميع بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة وتنفيذها في الواقع كمنظومة متكاملة.

ترأّس اجتماعاً لحكومة الوفاق الوطني

هادي: التعصب الحزبي في الحكومة مرفوض نهائياً

ترأّس الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام أمس بالقصر الجمهوري بصنعاء اجتماعاً لحكومة الوفاق الوطني بحضور الأخ محمد سالم باسندوة رئيس الحكومة.

وفي اللقاء أعرب الأخ نائب رئيس الجمهورية عن سعادته لنيل الحكومة الثقة والمصادقة على برنامجها العملي وتحدث إليهم قائلاً: «اليوم نلتقي بعد نيلكم الثقة ومباشرتكم مهامكم بصورة قانونية وفعلية لرعاية مصالح الشعب وتوفير كامل متطلباته تطبيقاً لقسمكم اليمين بالعمل من أجل الشعب بكل ما يحفظ له حقه في الاستقرار والأمن والوحدة والسكينة العامة والعمل بكل ما يمكّن عمله من أجل إخراج اليمن إلى بر الأمان باعتباركم الآن تمثلون حكومة مرحلة جديدة تمثلون فيها الشعب والجماهير العريضة وليس الأحزاب أو التوجهات السياسية».

وشدّد الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية على أن الجميع مسئول عن تجنيب اليمن ويلات المحن والصراعات والحروب.. مؤكداً أن المجتمع الدولي قد أعطى اليمن فرصة كبيرة وعظيمة لم تعطى لأحد مثلما أعطيت لبلادنا لأسباب أساسية إستراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي وذلك نابعاً من استشعار المجتمع الدولي أن أي حرب أهلية في اليمن أو تخلخل لبنيته ستترك أثراً بالغاً على مستوى المنطقة والعالم.

وأضاف الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية «ولتلك الأسباب فحكومتكم مدعومة شعبياً وإقليمياً ودولياً وهو ما لم تحوزه حكومة من قبل وهو ما يعني أن تكونوا قادرين وعلى مستوى المسئولية من أجل النهوض والتطور بعيداً عن التردد أو النظر إلى الماضي وهو ما يتوجب الإصرار على الإنجاز والعمل لإنجاز التحول المطلوب بصورة كاملة وبما يؤمن لبلادنا المستقبل المنشود وليس هناك أي خيار آخر سوى خيار النجاح وتجاوز العوائق بهمة عالية وضمير صادق».

وشدّد الأخ نائب رئيس الجمهورية على ضرورة نبذ الانتماء الحزبي أو المناطقي في مهام الحكومة المستقبلية وقال «هذا مرفوض نهائياً وأنتم قد أديتم القسم الدستوري باسم الشعب اليمني كله».

ونبّه نائب رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة إلى ضرورة النزول الميداني لزيارة المؤسسات في المدن الرئيسية وأن تضع كل وزارة برنامجاً عملياً للمتابعة والزيارة الميدانية ليكون كل شيء واضح ومشخّص للمعالجة.. لافتاً إلى أن الزيارات الميدانية تجعل الوزير متعرفاً على الواقع عن كثب وبما يخدم مصالح الناس في مختلف شئونهم الحياتية وبكل همة وإخلاص.

إعادة الأمور إلى ما قبل الأزمة وبخاصة في الوزارات التي تعرضت للنهب

قادرون على حماية مصالحنا وأمننا ومكاسبنا والمجتمع الدولي يتابع أعمالنا

وتابع نائب رئيس الجمهورية «إن البعض يعتقد أو يشعر بأن حكومة الوفاق قد تواجهها عراقيل ومصاعب كثيرة ولكنني أكرّر وأقول لكم بأن حكومتكم مدعومة شعبياً وإقليمياً ودولياً وأكرّر عليكم أن المجتمع الدولي يتابع بصورة دائمة ماذا نعمل نحن هنا في اليمن وهل نحن قادرون على حماية مصالحنا وأمننا ومكاسبنا، ومصلحة اليمن وأمنه واستقراره هي مصلحة مرتبطة أيضاً بالعالم والحمد لله هذه مكرمة من الله سبحانه وتعالى وحفظه لسلامة اليمن الأرض والإنسان».

وأشار نائب رئيس الجمهورية إلى ضرورة الاضّطلاع بالمهام الأساسية المنظورة أولاً والعمل على ما هو ضروري والتخطيط المسبق للمهام المستقبلية لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأزمة وبخاصة الوزارات التي تعرضت للنهب والتدمير.

وكلّف الأخ نائب رئيس الجمهورية وزارة الإدارة المحلية بمتابعة ذلك ورصده من خلال الإتصال والتواصل مع مختلف الجهات والوزارات، كما كلّف أيضاً وزارة الداخلية بتزويد الجهات بكافة المعلومات المطلوبة وذلك في طريق تجاوز الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وأردف قائلاً «صحيح نحن أمام تحديات ولكن بثقتنا بأنفسنا وبعملنا الصادق والمثابر سنتجاوزها بإذن الله».. معتبراً أن النظر إلى المستقبل بثقة كبيرة سيكون جزءاً أساسياً من النجاح على أساس تجاوز الماضي بكل إشكالياته ومتاعبه وكذلك أيضاً لا بد من تجاوز الواقع المرير الذي نعيشه، فواقعنا صعب ومعقد اجتماعياً وثقافياً.

واختتم الأخ نائب رئيس الجمهورية كلمته قائلاً «لقد قطعنا شوطاً كبيراً ومهماً بعد التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، وعلينا المضي بكل همة واقتدار لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزمّنة وقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ وهو ما يرقبه المجتمع الدولي ويحث على تنفيذه كما هو مرسوم».